استدامة التراث العمراني

أ.سمية شاكري
جامعة محمد الأم
دباغين سطيف2

أ.د. معيزة عيسى
جامعة زياني
عاشور الجلفة

الملخص:

تعد التنمية العمرانية المستدامة الأداة الكفيلة بحل إشكالية اندثار التراث العمراني، انطلاقا من معرفة مكامن المشكلات التراثية العمرانية من خلال اعتماد التنمية المستدامة للحفاظ على المعالم التراثية بالتقليل من تأثير العوامل الهادمة، و بترميمها وفقا لمواد بنائها و تصاميمها و باقي التوسمات العمرانية من خلال احترام التصاميم التقليدية و مواد البناء المحلية، أو الضارة بعد تعيينها، وإعادة تأهيل النسيج الحضري ومبانيه التراثية، من أجل إعادة إحياء المبنى التراثي وظيفيا أو إعادة تدوير مواده الإنشائية في عمليات ترميم المباني الأخرى في حال القرار بإزالته. يعرض البحث الخطط والاستراتيجيات والتوجيهات الخاصة بالتراث المستدام، و منهجياته، فضلا عن الحلول الذكية للحفاظ على التراث والتدريب، والتعليم وبناء القدرات والإمكانيات، وتكنولوجيا وإدارة المعلومات، والممارسات المستدامة ضمن وسائل الإعلام الاجتماعية المختلفة و خطط تنموية عمرانية متكاملة و نهج تطويري شامل

تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد حيث اهتم بالرفاهية الاجتماعية خلال الخمسينيات، لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم و التدريب، ثم في السبعينات إلى تخفيف حدة الفقر و تأمين حاجات الإنسان الأساسية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة و الذي احتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، أين اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية على أنها :"ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على شكل متساو، الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل". و يقصد باستدامة التراث العمراني الحفاظ على التراث العمراني بشكل متساو لأجيال الحاضر و المستقبل من خلال الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة و الحفاظ على التوازنات الثلاث للتنمية المستدامة أيضا. و تعد استدامة التراث العمراني

العمل البحثي و المؤسسي الحالى، كما أنها أداة لتشكيل إستراتيجية لتحقيق استجابة البيئة المبنية وتواصلها.

فقد عاني التراث العمراني للمدن القديمة من عوامل متعددة ساعدت على اندثاره،فأصبحت عملية التغيير والتحول السلبي في المباني التراثية والتقليدية مشكلة حضرية نتيجة للطلب المتزايد على الفعاليات الخدمية الضرورية للمجتمع والتي تشهد بدورها نقصا في كثير من المدن العربية بالتزامن مع ازدياد النمو السكاني لهذه المدن، بمقابل تنفيذ نسب قليلة من المشاريع المطلوبة لقطاعات المدن التاريخية والتراثية القديمة.

تعد التنمية العمرانية المستدامة الأداة الكفيلة بحل إشكالية اندثار التراث العمراني، انطلاقا من معرفة مكامن المشكلات التراثية العمرانية من خلال اعتماد التنمية المستدامة للحفاظ على المعالم التراثية بالتقليل من تأثير العوامل الهادمة، و بترميمها وفقا لمواد بنائها و تصاميمها و باقي التوسمات العمرانية من خلال احترام التصاميم التقليدية و مواد البناء المحلية، أو الضارة بعد تعيينها، وإعادة تأهيل النسيج الحضري ومبانيه التراثية، من أجل إعادة إحياء المبنى التراثي وظيفيا أو إعادة تدوير مواده الإنشائية في عمليات ترميم المباني الأخرى في حال القرار بإزالته.

و من هنا تطرح إشكالية رئيسة: ما هي إستراتيجية التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة ؟

يعرض البحث الخطط والاستراتيجيات والتوجيهات الخاصة بالتراث المستدام، و منهجياته، فضلا عن الحلول الذكية للحفاظ على التراث والتدريب، والتعليم وبناء القدرات والإمكانيات، وتكنولوجيا وإدارة المعلومات، والممارسات المستدامة ضمن وسائل الإعلام الاجتماعية المختلفة و خطط تنموية عمرانية متكاملة و نهج تطويري شامل.

تبرز أهمية البحث في كون استدامة التراث العمراني تعد قضية راهنة لمعظم المدن التاريخية خاصة في الأقاليم الحضرية، وهي قضية متجددة الطرح على أجندة العمل البحثي و المؤسسي الحالي، كما يحدد البحث أهميتها في ذلك كونها أداة لتشكيل إستراتيجية لتحقيق استجابة البيئة المبنية وتواصلها.

المقدمة:

أدى تطور مفهوم التنمية إلى انتشار مفاهيم وقيم سياسية واقتصادية مختلفة، و التي أدت إلى ازدياد التوجه الدولي نحو تعزيز الاهتمام بالإنسان ومحيطه العمراني وهو ما أظهر مفهوم التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، و يُظهر التحول الذي حدث بعد استقلال عدد من المجتمعات في الستينيات من القرن الماضي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بصورة واضحة. وقد جاء التحول من مفهوم التنمية الذي كان يعتمد على التقدم الاقتصادي والدخل الوطني المرتفع إلى التركيز على الفرد. وتبنى المفهوم المعاصر للتنمية البشرية مبدأ التعامل مع الإنسان، كمورد ومركز كل مبادرة تنموية.[1]

اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية على أنها :"ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على شكل متساو، الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر و المستقبل".

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتجمع بين الأبعاد الثلاث، وتكون فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، أي تلك التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة.[2]

تأثرت البيئة العمرانية باحتياجات كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني وتغيرت تبعا لتغيرها فأنتجت ما نعتبره اليوم "التراث المعماري" الذي كان في الماضي جزءا من الحياة اليومية مثله مثل ما ننتجه اليوم من مبان ومنشآت نستخدمها في حياتنا اليومية. فالمعالم المعمارية هي إفراز طبيعي للتفاعلات الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة، منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث .

يعتبر التراث المعماري من أهم مظاهر التطور الإنساني في كافة عصور التاريخ، و بما أن والتراث العمراني هو مصدر غير متجدد و قابل لاندثار فهوما يدعونا إلى الحفاظ على هذه العناصر الثمينة والتأكد من أنها تدار بطريقة تُظهر التقدير والاحترام لهؤلاء الذين عاشوا قبلنا وتظهر الحرص والاعتبار للذين سيأتون من بعدنا.لذا كان من الأهمية بمكان استدامة التراث العمراني أي تحقيق التنمية المستدامة للتراث العمراني.

و من هنا تطرح إشكالية رئيسة هي: ما هي إستراتيجية التنمية المستدامة للحفاظ على التراث العمراني؟

للإجابة على الإشكالية كان من الأهمية بمكان عرض أهمية استدامة التراث العمراني أولا ثم عرض الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ثانيا، ليتم بعدها عرض الإستراتيجية الدولية لاستدامة التراث العمراني ثالثا.

أولا : أهمية استدامة التراث العمراني:

يمتاز التراث العمراني بخصوصية اعتباره شاهدا في تدوين و كتابة التاريخ، فهو من يحفظ بصدق تاريخ الأمم و حضاراتها، فالمعالم الدينية، التراثية والمواقع التاريخية والأثرية تمثل أحد العوامل المهمة في تأسيس قاعدة اقتصادية متينة لهذه المدن ، وبالخصوص في مجال السياحة الدينية، حيث يفد إلى المدن الدينية المقدسة ملايين الزوار سنوياً، لكن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى اندثار التراث العمراني فكان من الأهمية استدامته لتحقيق العديد من الجوانب ذات الأهمية التالية:

1-الأهمية التاريخية:

يعد التراث العمراني من المنظور التاريخي الحضاري، كنز حضاري ثمين، فهو شاهد و رمز الإبداع الإنساني، و يعمل على إبراز عناصر الفن و الجمال و التميز و الإبداع و الأصالة، و بهذا فهو يشكل خير لبنة لبناء صروح وحدة الأمم و تماسكها. كما يمثل التراث العمراني إرثا حضاريا زاخرا ببعده التاريخي، و نمطه الحياتي المميز و نسيجه العمراني المتماسك فهو يعبر عن طبقات متوالية من التاريخ البشري طبيعيا و معنويا. و تقاس الأهمية التاريخية للتراث العمراني من خلال مؤشرين هما:المؤشر الزمني و المؤشر الرمزي.[3]

المؤشر الزمني: و يعبر عنه تاريخ إنشاء المبنى، حيث تزداد أهمية هذا الؤشر بزيادة عمر المبنى التراثي.

المؤشر الرمزي: و يرتبط بعدة عوامل، مثل مدى تعبير المبنى التراثي عن عصره و تاريخه، و ندرة المبنى و تميزه مقارنة بمباني أخرى،من نفس الفترة الزمنية، و مدى أصالة مواد المبنى و نسبة التغيرات فيه.

و تبرز الأهمية التاريخية أيضا من خلال ربط ذكريات شاغلي المدينة القديمة، و التي تعتبر تجسيد لأحداث و فترات تاريخية و شخصيات لها تأثيرها على الأحداث و ترجمة لظواهر معيشية خاصة تعطي استمرار للنبع الحضاري عبر العصور.[4]

2-الأهمية العلمية:

يضم التراث العمراني بين ثناياه العديد من الأسس و المبادئ العمرانية التي لا بد من الوقوف عندها والقياس عليها للمساعدة في تطوير البيئة العمرانية المعاصرة على مستوى المدن و التخطيط العمراني، و على مستوى مفردة العمارة كالمساجد و المنازل و الشوارع و الأسواق، فاستدامة التراث العمراني تحتاج إلى الاستمرارية الحضارية من خلال الاستناد إلى النماذج العمرانية الأصيلة التي اعتمدها الإنسان في تلك المنطقة من خلال تجاربه عبر مسيرة التاريخ الحضاري و عدم الاعتماد الكلي على النماذج الدخيلة.[5] فالتراث العمراني يعتبر حل للمشاكل التي تواجه المدن الحديثة و التي يمكن التعامل معها باعتبار المدن التاريخية القديمة سبيلا لتذليل تلك المصاعب و ليس تعقيدا لها.

3-الأهمية الاجتماعية:

تبرز أهمية التراث العمراني من المنظور الاجتماعي، في المنافع و الفوائد الاجتماعية المتعددة و المتنوعة، فالتراث العمراني يحدد الهوية التاريخية والحضارية والدينية للمبنى العمراني و سكانه، كما انه يساعد على ربط سكانها بعضهم مع البعض الآخر ويمنحهم شعوراً بالانتماء و الهوية إلى جذور وأسس مشتركة وأصالة تراثها العمراني.

4-الأهمية الاقتصادية:

تبرز من خلال استغلال التراث العمراني كموارد ثقافية في صناعة السياحة و الاستثمار السياحي، و الذي يكون من خلال إعادة الحياة إلى المواقع و المباني التاريخية و الدينية التي تساعد على ربط المجتمعات بتراثها و ثقافتها، مع إمكانيات إستخدام المناطق المحافظ عليها سواء كمزارات أو متاحف أثرية أو متاحف ثقافية.[6]

فالسياحة ساهمت بشكل كبير في اقتصاديات كثير من الدول، و أصبحت السياحة اليوم من أبرز عوامل التنمية الاقتصادية المهمة نتيجة ضخامة عائدها، فالتراث العمراني يمثل أيضا مصدر دخل ثابت للمواطنين و المستثمرين و التي تزداد بازدياد ندرة الموقع و أصالته و تاريخة و أهميته.

فمناطق التراث العمراني الجذابة أصبحت في عالم اليوم مورد اقتصادي سياحي مهم، للإطلاع، الترفيه، السياحة، التنزه و الاستجمام مما يؤسس لتنمية مستدامة تنعكس إيجابيا في منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية و في زيادة و تنويع مصادر الدخل الوطني.[7]

و تزداد أهمية التراث العمراني عند تحويله من قيمة تراثية ثقافية إلى قيمة اقتصادية عن طريق الاستخدامات الجديدة لهذا التراث العمراني كالفنادق و النزل و المطاعم التراثية.

5-الأهمية الجمالية :

تعدّ المباني التراثية والمدن التاريخية عمل جمالي وقيمة تعكس ثقافة المجتمع المحلي من خلال تصميم المبني ومستوى الحرفية فيه ونوعية المواد المستخدمة في بنائه، تتضمن القيمة الجمالية الخصائص والنوعيات التي من خلالها يصبح المبنى التقليدي محوراً مهماً من الناحية الروحية أو الوطنية أو الثقافية ويمكن أن يرى المجتمع المحلى أو الوطني في مبان التراث العمراني مصدر للفخر أو رمزاً للثقافة العمرانية المحلية.[8]

فضلا عن الأهمية الدينية و العقائدية المتمثلة في وضع القيم الدينية في المجموعات العمرانية من دور عبادة و مساكن و أسواق و غيرها.[9]

ثانيا:الاستراتيجيات المحلية للحفاظ على التراث العمراني

تعتمد استراتيجية تنمية المدن التاريخية القديمة على فكرة التنمية المستدامة كمدخل للمحافظة عليها و إعادة تأهيلها للتغلب على بعض مكامن الضعف التي تواجه برامج أجهزة إدارة و تنمية و صيانة المدن القديمة في الجماهيرية و حتى لا تقتصر الاهتمامات على المكاسب السريعة. إن استراتيجية التنمية المستدامة للمدن القديمة يجب أن تتضمن ثلاث محاور أساسية لنجاحها: الاعتبارات البيئية والاعتبارات الاقتصادية و الاعتبارات الاجتماعية. الاعتبارات الأولى تشمل الإعداد الجيد للمخططات والتداخلات المعمارية المقترحة للمحافظة على المدن القديمة و أثر هذه التداخلات و غيرها على السكان و نسيج المدينة بشكل خاص و البيئة بشكل عام. أما الاعتبارات الثانية فتشمل إدارة الموارد المتاحة و تطويعها لإنجاح برنامج التنمية بطريقة فاعلة. الاعتبارات الاجتماعية تتضمن تأثير المخطط على الشرائح الاجتماعية المختلفة و مدى تفاعل و مشاركة هذه الشرائح مع برامج الصيانة و المحافظة على المدن القديمة. إن اختلال أحد هذه العوامل أو التقصير في التعامل معها بطريقة علمية صحيحة سيؤثر على البرامج الرامية لتفعيل حيوية المدن القديمة و إدماجها في محيطها الحضري.[10]

و تتمثل الاسترتيجية فيما يلي:

1-إدارة التراث العمراني

إن إدارة التراث العمراني تعتمد على اتخاذ استراتيجيات مخطط لها، ومبنية على قواعد و أسس محددة تتخذ من عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث

العمراني و سياسة الحماية أسلوباً ومنهجاً يعمل على تحقيق ما يلي:
من أهم الإجراءات الواجب تنفيذها للحفاظ على التراث العمراني في المدن هي
* تشكيل لجنة استشارية مختصة في الفنون والعمارة الإسلامية تأخذ على عاتقها متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني
* الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بتشييد المباني الجديدة في المناطق التاريخية القديمة من المدن العراقية ، لاسيما المناطق المحيطة بالعتبات المقدسة التي صدرت في خمسينات القرن الماضي.
* تحديد مناطق الحفاظ، لاسيما في المناطق التاريخية القديمة من المدن العراقية،وإصدار القرارات اللازمة بذلك.
* إعداد المخططات والتصاميم للمناطق التي شملتها القوانين المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني من قبل جهات استشارية هندسية متخصصة في العمارة الإسلامية.
* دعم وتطوير المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحفاظ على التراث العمراني.
* البدء فوراً بترحيل الاستعمالات الصناعية والحرفية والتخزين إلى خارج المناطق التاريخية القديمة.
و تمر مرحلة الحفاظ على التراث العمراني بالعديد من المراحل يمثلها المخطط التالي:

شكل1: مراحل و إجراءات الحفاظ على التراث العمراني و المعماري.[11]

2-استراتيجية الحماية المتكاملة:[12]

و هي أن تتظافر و تتكامل و تتعاون الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة و هيئاتها، المناط بها إدارة التراث العمراني و المجتمع المحلي، من خلال إنشاء برنامج توعوي وطني يتمثل في أن هذه الثروات ثروة وطنية يجب حمايتها و صيانتها و الحفاظ عليها، وتعتمد سياسة الحماية المتكاملة على العديد من الوسائل و الطرق التي تعمل على تحقيق الهدف منها.

و من هذه الوسائل القوانين و التشريعات الداعمة لحماية التراث العمراني، سواء كانت تشريعات دولية أو وطنية على نطاق محلي، و كذلك الوسائل و الوسائط الإعلامية المتعددة، التي نعمل على توعية المجتمع بقيم التراث و من ثم حمايته.

3- استراتيجية شراكة المجتمع و الهيئات المحلية:

تعد الهيئات اللامركزية الإقليمية و المرفقية التطبيق الأمثل لحماية البيئة على المستوى المحلي لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات مكونات البيئة التي تتميز بها.

في الجزائر و حسب نص المادة 16 الدستور الجزائري : الجماعات الإقليميّة للدّولة هي البلديّة والولاية. تساهم البلدية مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

فضلا اللامركزية المصلحية أو المرفقية و هي تلك الهيئات العامة و المستقلة و القادرة على ممارسة وظيفتها المحدودة في منطقة واحدة أو عدة مناطق في الدولة، و التي تعرف بالمؤسسات العمومية. وتعتبر اللامركزية الإدارية المرفقية أسلوبا من أساليب إدارة عدد من المرافق العمومية ذات الأهداف الواحدة بواسطة هيئة معينة يمنحها القانون الشخصية المعنوية بهدف تقديم خدمة على المستوى المحلي والوطني و تكون مستقلة ماليا و فنيا عن الأجهزة المركزية.

تتمتع هذه السلطات المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها فتحتفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق العامة القومية وتمنح الأشخاص المعنوية المحلية سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي. وعلى ذلك تظهر في هذا النظام إلى جانب الدولة أو الإدارة المركزية أشخاص معنوية محلية أو مرفقية يطلق عليها بالإدارة اللامركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية.

يتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات إقليمية أو مرفقية، يجد المشرع أن من الأفضل أن تباشرها هيئات محلية معينة وإسناد إدارتها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم. ولاشك أن سكان هذه الوحدات أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتها، كما أن هذا الأسلوب يمنح الإدارة المركزية فرصة التفرغ لإدارة المرافق القومية. ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقاص منها إلا بقانون آخر، وهي تشمل مرافق متنوعة. يجب أن يتولى سكان الوحدات المحلية إدارة هذا النوع من المرافق بأنفسهم وأن يتم ذلك باختيار السلطات المحلية من هؤلاء السكان وليس عن طريق الحكومة أو الإدارة المركزية.

و تقوم الهيئات المحلية بوضع السياسات و الداعمة للتعامل مع التراث العمراني و حمايته، باعتبار أن المجتمع المحلي شريك أساسي.كما يجب تمثيل المجتمعات المحلية في لجان إدارة المواقع التراثية.و التي تكون كما يلي:

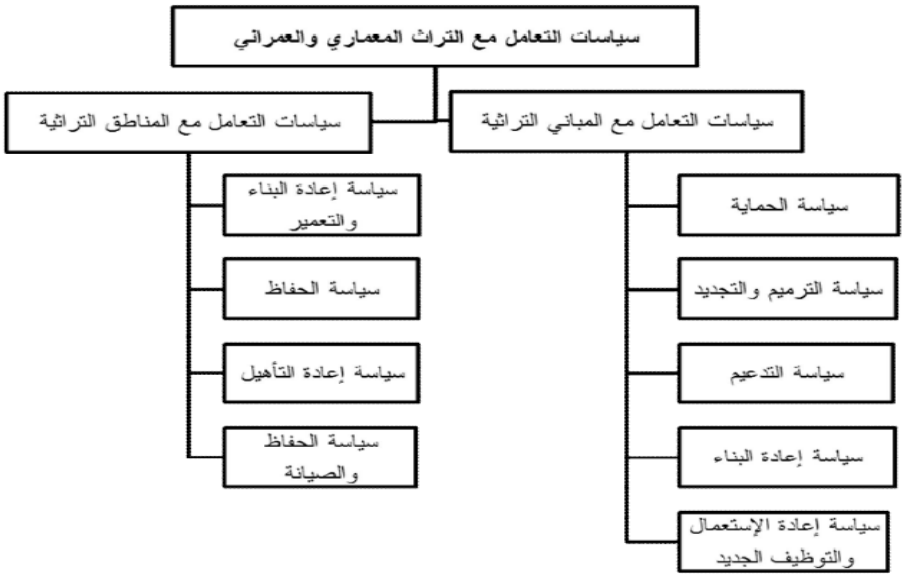

رسم تخطيطي رقم 2 يمثل سياسات التعامل مع التراث المعماري و العمراني[13]

يعد التخطيط العمراني و تهيئة الإقليم من أهم الاستراتيجيات الوطنية و المحلية في مجال حماية التراث العمراني وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى كافة أقاليم الدولة، بحيث يتم إعداد الخطط والاستراتيجيات بما يحقق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، ودعم دور الإدارات المحلية في مجال حماية التراث العمراني.

ويعد التخطيط القائم على فكرة إعادة التأهيل أو المحافظة على المباني التاريخية و إدراج البرامج والجهود الرامية للمحافظة على الموروث العمراني و المعالم التاريخية المهمة سببا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة، التي تهتم مخططاتها بالجانب العمراني.

هذا و يجب التأكيد إن استدامة التراث العمراني تستوجب مراعاة الأبعاد الثلاث:[14]

البعد البيئي : من خلال الاهتمام بالترميم و المحافظة و إعادة استعمال المباني و المناطق القديمة في مراحل التنمية. فالتوسع في أعمال الصيانة الدورية و اقتراح وظائف بديلة للمباني التي تم ترميمها يوفر فرص للعمل لكثير ممن يعانون من البطالة و يزيد من حيوية المدينة من خلال انتشار ورش العمل بها.

البعد الاقتصادي: حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال بناء نشاط استثماري اقتصادي اجتماعي متكامل و متوازن يستهدف الجزء القديم و

الحديث للمدينة. يتضمن هذا فتح أجزاء من مباني المدن التاريخية القديمة للاستثمار المتنوع (خدمي، حرفي، ترفيهي الخ) فضلا عن إيجاد برنامج تطوير الصناعات التقليدية و صناعة المباني و مواد البناء التقليدية و تطويعها لأعمال صيانة المباني القديمة و بناء مشاريع جديدة مناسبة.

البعد الاجتماعي :الاجتماعية .دور السكان بكافة شرائحهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في تنمية وإحياء المدينة التاريخية القديمة و مشاركتهم في مراحلها المختلفة يعتبر أحد مقومات النجاح لهذه البرامج.

ثالثا: الآليات الدولية لتحقيق استدامة التراث العمراني

تتمثل الآيات الدولية في الاتفاقيات الدولية و المنظمات الدولية و الإقليمية المختصة بحماية التراث العمراني.

1-الاتفاقات الدولية

كان " إيمير دي فاتيل " أول من طرح مبدأ احترام المقدسات والقبور والأبنية الثقافية الأخرى في القرن الثامن عشر.[15] وجاء بعدها أول تفكير لحماية الممتلكات الثقافية بعد الثورة الفرنسية في مرسوم "كونفيت " لعام 1791م،الذي ركز على الحماية المطلقة للآثار والأعمال الفنية فكان من نتائج ذلك القرار الذي أصدرته الحكومة الفرنسية إنشاء متحف اللوفر . واعتمدت فكرة التراث العالمي رسميا في الندوة العامة 17 لمنظمة اليونسكو المنعقدة في باريس في 1972، و تعمل "اليونسكو"-منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة- على تشجيع وتحديد ثم حماية التراث الثقافي والطبيعي ، والتي تعتبر من أبرز معالم القيم الإنسانية. و من أبرز الاتفاقات الدولية ما يوضحه مخطط التطور التاريخي لها:

مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن التاريخية والمناطق الحضارية نوفمبر ٢٠١١

ميثاق الحفاظ وإجارة الأماكن ذات التميز الثقافي في استراليا ميثاق بورا ١٩٩٩

ميثاق الحفاظ على الأماكن ذات القيمة التراثية الثقافية –ميثاق نيوريلالندا ١٩٩٢

الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري ١٩٩٠

توصيات أيكوموس البرازيل ١٩٨٧

ميثاق أبلتون لحماية و تحسين البيئة المبنية –إيكوموس كندا١٩٨٣

توصيات بودابوست ١٩٧٢

إدخال العمارة المعاصرة ضمن المجموعات التاريخية للمباني بودابست– ١٩٧٢

معاهدة حماية التراث الحضاري ١٩٤٥

تتميز الاتفاقيات و المواثيق الدولية التي تهتم بحماية التراث العمراني و بخاصيتين : [16]

الأولى : أنها عبارة عن مجوعة من القيم و الأولويات لمتعلقة بالحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بحماية التراث العمراني.

الثانية: أن هذه المعاهدات جاءت في مجملها تتطلب التدخل اللازم لحماية الطابع العمراني والتاريخي و الجمالي و سلامة الممتلكات الثقافية على المستوى المحلي و الدولي.

الهيئات الدولية و الاقليمية التي تسعى لتحقيق التراث العمراني:

ومن أجل ضمان تفعيل اتفاقية 1972 قامت منظمة اليونسكو سنة 1992 بإنشاء مركز التراث العالمي . كما أنشأت العديد من الآليات التي تكفل حماية التراث الثقافي منها:[17]

1-منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو).[18]

تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أسس احترام القيم المشتركة. فمن خلال هذا الحوار، يمكن للعالم أن يتوصل إلى وضع رؤى شاملة للتنمية المستدامة، تضمن التقيد بحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل، والتخفيف من حدة الفقر، وكلها قضايا تقع في صميم رسالة اليونسكو وأنشطتها.

إن الأهداف الشاملة والغايات الملموسة للمجتمع الدولي - كما وردت في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية - تشكل منطلقات لاستراتيجيات اليونسكو وأنشطتها. ومن ثم فإن كفاءات اليونسكو الفريدة في مجالات اختصاصها، وهي التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال والمعلومات، إنما تساهم في بلوغ هذه الأهداف. وتتمثل رسالة اليونسكو في الإسهام في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

إن لليونسكو تاريخا طويلا وناجحا من التعاون المشترك مع العديد من الدول منها: مصر في مجال التراث الثقافي عندما بدأت بالحملة الناجحة لإنقاذ آثار النوبة في الستينيات من القرن الماضي واستمر من خلال مجموعة من المشاريع المهمة في مجال التراث الثقافي والتي تشمل الحملة الدولية لإنشاء متحف النوبة بأسوان والمتحف القومي للحضارة المصرية بالقاهرة. و بطلب من وزارة الآثار المصرية، فإن المشروع القائم لإنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية تم تصميمه لبناء قدرات فريق العمل بالمتحف وإكسابهم الخبرات الفنية. كما يهدف المشروع أيضا لزيادة الوعي الدولي بالحضارة المصرية و جذب الزائرين من جميع أنحاء العالم.

كما قامت اليونسكو مؤخرا بمساعدة الحكومة المصرية بعد أعمال النهب التي وقعت بمتحف ملوي بالمنيا عام 2013. وأيضا عندما أسفر أحد التفجيرات عن تدمير متحف الفن الإسلامي بالقاهرة أوائل العام الحالي قامت اليونسكو بالتعاون مع الحكومة الإيطالية بتوفير الدعم المادي و الفني لترميم المتحف وإعادة تأهيله من خلال مساهمة كبيرة من اليونسكو مولتها الحكومة الإيطالية.

ولقد جددت المديرة العامة لمنظمة اليونسكو، إيرينا بوكوفا، التزامها بالحفاظ على التراث الثقافي المصري قائلة: "إن التراث المصري هو جزء من الرواية العالمية للحضارة الإنسانية ولن أدخر جهدا في تعبئة قدرات اليونسكو و

شركائه للحفاظ عليه. بقدر ما أن هذا الأمر هو حيوي بالنسبة للمصريين هو كذلك بالنسبة إلى شعوب العالم اجمع."[19]

2-المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم – الشارقة).[20]

أسس المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) بالاشتراك مع حكومة إمارة الشارقة. وقد اتُّخذ القرار بإنشاء المركز في اجتماع الجمعية العمومية السابع والعشرين لمنظمة إيكروم (تشرين الثاني/نوفمبر 2011) الذي عقد في مقرها الرئيسي بروما.

والمركز هو استمرار لبرنامج آثار بمنظمة إيكروم الذي كرس نشاطاته منذ إنشائه عام 2004 لحماية التراث الثقافي في الوطن العربي ولتوسيع مجالات التعرّف على تاريخه الثري وفهمه وتقديره.

يسعى مركز إيكروم-الشارقة إلى تعزيز قدرات العاملين في مؤسسات التراث الرسمية في الدول الأعضاء على إدارة مواقع التراث الثقافي والمعالم التاريخية والمجموعات المتحفية وفق أسس مستدامة، وذلك تطبيقًا لرؤيته وأهدافه المبنيّة على المعرفة الواسعة التي اكتسبها والخبرة العميقة التي طوّرها في مجال التراث الثقافي في الوطن العربي.

تشتمل إستراتيجية مركز إيكروم-الشارقة على ثلاثة عناصر أساسية ونتائجها المنتظرة:

*** تنمية القدرات في المجالات المختلفة لإدارة مواقع التراث الثقافي والتوثيق والسياحة الثقافية:**

- دمج إستراتيجيات حفظ التراث وما يخضع له من تدخلات في عمليات التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- الاستخدام الفعال لقوائم الجرد وإجراءات التسجيل لإدارة التراث؛
- تعزيز فهم أفضل لمشروعات تنمية التراث المستدامة.

*** التنمية المهنية من خلال دراسات عليا في منهجيات الحفظ وتقنياته:**

- سيتمّ تطوير المؤهلات المهنية المتخصصة؛
- سيتمّ إنشاء شبكة إقليمية تجمع أخصائيي الحفظ والمؤسسات المعنيّة بالتدريب؛
- سيتمّ إشراك أخصائيي الحفظ في مشروعات إدارة التراث وعمليات اتخاذ القرار.

*** الدعم المجتمعي وتوعية الجمهور:**

- سيتمّ الارتقاء بمستوى مشاركة الجمهور بقضايا التراث؛
- يشجع الحسّ المتزايد بملكية التراث والمسؤولية تجاهه على مزيد من الدعم لعمليات صيانته؛
- توفير المعلومات لواضعي السياسات الخاصة بقضايا التراث الثقافي لإنارة سبيل اتخاذهم قرارات صائبة بشأنه.

يعمل المركز على تحقيق أهدافه من خلال سلسلة من النشاطات التربوية والميدانية الإقليمية وتتضمّن:

- تنمية القدرات:

برامج تدريبية مختصة إلى رفع مستوى المهنية في ممارسات الحفظ وإلى تمييز المؤهلات المكتسبة للمشاركين والتعاون مع برامج جامعية قائمة.

- استشارات:

تقديم الاستشارات الفنية للدول العربية استجابة لطلبها في مجالات الترميم والحفاظ.

- نشر المعلومات:

نشر نتائج نشاطات المركز من أبحاث ودراسات تقدّم وتناقش في الحلقات الدراسية، ومن مواد تعليمية وكتيبات معدّة لتدريب المختصين ومعلّمي المدارس.

- ندوات وورشات عمل ومؤتمرات:

طرح المواضيع التي تهم المنطقة وتعنيها، وتطوير المنهجيات والاستراتيجيات من قبل نخبة من الخبراء والمختصين الإقليميين والعالميين في التراث الثقافي لمناقشة المواضيع بهدف التنمية والتطوير.

3-منظمة التراث الثقافي بلا حدود:

هي منظمة إغاثية تُعد و هي مستقلة مقرها السويد،تأسست سنة 1995 وتختص المنظمة بإنقاذ التراث الثقافي المادي وغير المادي الذي تأثر بالصراع، أو الإهمال، أو الكوارث البشرية والطبيعية، والحفاظ عليه. وترى المنظمة عملها كمساهمة حيوية في بناء الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان. وتُعتبر المنظمة محايدة عندما يتعلق الأمر بالأطراف المتنازعة، ولكن ليس فيما يتعلق بحقوق جميع الأشخاص في تراثهم الثقافي.

4-منظمة المدن العربية:[21]

منظمة إقليمية عربية غير حكومية، ليس لها نشاط سياسي أو عقائدي، متخصصة في شؤون المدن والبلديات، تم تأسيسها في 15 مارس 1967 ومقرها الدائم مدينة الكويت.

تهدف إلى: حفاظ على هوية المدينة العربية وتراثها.
تنمية وتحديث المؤسسات البلدية والمحلية في المدن العربية.
تعزيز مكانة السلطات المحلية العربية وتشجيع اللامركزية.
رفع مستوى الخدمات والمرافق في المدن العربية والعمل على تطويرها.
تبادل الخبرات والتجارب الرائدة في مجال الخدمات والمرافق بين المدن الأعضاء.
التعاون مع المدن الأعضاء في دراسة وتخطيط وتنسيق نشاطاتها وخدماتها المختلفة، سعياً وراء تحقيق أهدافها في التنمية والتقدم، بما يتفق و واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.
العمل على تحقيق التنمية المستدامة في المدن العربية.
تنمية وتحديث المؤسسات البلدية والمحلية والعمل على تطوير وتوحيد النظم والتشريعات البلدية بما يتفق ومتطلبات تطوير المدينة العربية.

5- المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية و ترميمها "International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property"

"ICCROM" هي منظمة حكومية دولية مكرسة لصون التراث الثقافي ، تتألف من الدول التي أعلنت بشكل منفرد انضمامها إليه، تعمل على خدمة المجتمع الدولي الممثل بالدول الأعضاء فيه الذين بلغ عددهم 132 دولة ، و هي المؤسسة الوحيدة من نوعها المفوضة بالعمل على تعزيز و صون جميع أنواع التراث الثقافي المنقول و غير المنقول.

اتخذ قرار تأسيس المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية و ترميمها في الدورة التاسعة للمؤتمر العام لليونسكو في نيو دلهي في عام 1956، في وقت كان يشهد اهتماما متزايدا بحماية و صون التراث الثقافي. و من ثمّ تمّ تأسيس المركز في روما في عام 1959 بناء على دعوة من حكومة دولة إيطاليا

يساهم الإيكروم في حفظ التراث الثقافي في العالم اليوم و في المستقبل من خلال المجالات الرئيسة الخمسة التالية :[22]

التدريب :يساهم الإيكروم في تدريب الحفظ من خلال تطوير أدوات ومواد تعليمية جديدة، وتنظيم أنشطة التدريب المهني في جميع أنحاء العالم. شارك في دورات الإيكروم منذ عام 1966 أكثر من 4000 مهنيّ.

المعلومات :يمتلك الإيكروم واحدة من مكتبات الصون الرائدة في العالم. يحتوي فهرس المكتبة على أكثر من 89000 إدخالات متصلة بالكتب

والتقارير والمجلات المتخصصة في أكثر من 40 لغة. يحتوي المركز أيضا على مجموعة من الصور، يفوق عددها ال17000. بالإضافة إلى ذلك، يوفر موقع الإيكروم معلومات شاملة عن الأحداث الدولية وفرص التدريب في مجال الصون-الترميم.

البحث :ينظم الإيكروم وينسق الاجتماعات من أجل وضع نهج ومنهجيات مشتركة وترويج مفهوم الأخلاقيات والمعايير والمقاييس الفنية المتفق عليها دوليا في ممارسة الصون. ومختبر الإيكروم هو على حد سواء مصدر و مرجعية لخبراء الصون.

التعاون :تشرك الإيكروم في جميع الأنشطة شركاءها من المهنيين و المؤسسات. وتقدم العون تحت شكل المشورة الفنية، و زيارات التعاون، والتعليم والتدريب.

التوعية :ينشر الإيكروم المواد التعليمية وينظم حلقات العمل وغيرها من الأنشطة من أجل تعزيز الوعي العام بأهمية صون التراث ودعمه

6- المجلس الدولي للآثار و المواقعICOMOS

هو منظمة عالمية غير حكومية فريدة من نوعها تعمل في مجال حماية مواقع التراث الثقافي والمحافظة عليها. و هي تكرس طاقاتها لتعزيز تنفيذ النظرية، و المنهجية، و التقنيات العلمية الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري و الأثري. يستند عمل المنظمة على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق البندقية الدولي المبرم سنة 1964 بشأن حفظ وترميم الآثار والمواقع.

أنشئت منظمة الإيكوموس سنة 1965 جراء الحصيلة المنطقية لاجتماعات المعماريين والمؤرخين والخبراء الدوليين منذ أوائل القرن العشرين، والتي انبثق عنها سنة 1964 ميثاق البندقية. على ضوء العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات و التفكر التي أجرتها اللجان الوطنية واللجان العلمية العالمية، بنت منظمة الإيكوموس تدريجيا الإطار الفلسفي و العقائدي للتراث على مستوى عالمي.

ICOMOS هو شبكة من الخبراء تستفيد من تبادل المعرفة المتعددة التخصصات بين أعضائها، من بينها المهندسين المعماريين والمؤرخين وعلماء الآثار ومؤرخي الفن والجغرافيين وعلماء الأنثروبولوجيا والمهندسين ومخططي المدن.

يساهم أعضاء ICOMOS في تحسين حفظ على التراث، والمعايير والتقنيات الخاصة بكل نوع من ممتلكات التراث الثقافي: المباني والمدن التاريخية، والمناظر الطبيعية الثقافية والمواقع الأثرية.

7- البنك الدولي:

عمل بشكل متزايد في برامج تنشيط وخدمة التراث العالمي لاسيما بالدول النامية فمند العام 2001 قام البنك الدولي بعقد ثلاثة اجتماعات مع مركز التراث العالمي لمناقشة التعاون في مجال الثقافة والتنمية وتعزيز الحفاظ على مواقع التراث العالمي كجزء من برامجه ومشاريعه ، و بشراكة مع مؤسسة BRETON NOODSتم تأسيس مجموعة البنك الدولي للتراث الثقافي " L'ICOMOS " هو المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية وهو منظمة غير حكومية يحاول التنسيق بين الأفراد والمؤسسات التي تعمل على المحافظة على المعالم والمواقع التاريخية.

خـــاتمة :

في نهاية البحث برزت أهمية الحفاظ على التراث العمراني في إطار تحقيق تنمية مستدامة و التي تؤكدها العديد من الاتفاقيات الدول و تحقق حمايتها العديد من الهيئات الدولية و الإقليمية على رأسها اليونسكو التي ساهمت و ماتزال تساهم في تحقيق تنمية مستدامة تراعي التوازنات الثلاث و الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة من أجل الحفاظ على التراث العمراني للأجيال الحاضرة و المستقبلية. لذا لا بد من:

-تحديد المناطق و المباني ذات القيمة المعمارية التاريخية و رسم برامج حمايتها و إعادة تأهيلها حسب الإمكانيات المناسبة، و محاولة إدماجها في النسيج الحضري لبقية المدينة دون عزل هذه المباني و المناطق عن أوجه الحياة الحضرية المحيطة و دون تأثير على قيمتها التاريخية.

-تشجيع السياحة الثقافية و تنظيمها بما يتلاءم و العادات و التقاليد العربية و الإسلامية للمجتمع لتزيد من حيوية التراث العمراني.

تعمير المناطق المتهدمة من المدن القديمة و المحافظة عليها كتجمعات سكنية حضارية مستدامة من خلال تشجيع رجال الأعمال و شركات المقاولات للمساهمة في برامج التطوير.

الهوامش

1- محمد عبد الرحيم، (التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي)، **بحوث وأوراق المؤتمر العربي حول التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007، ص. 3.

[2]-شايب ذراع، **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/ 2014، ص 15

[3]-عبد الناصر الزهراني، **إدارة التراث العمراني**، الجمعية السعودية للدراسات الاثرية، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرايض، المملكة العربية السعودية،1432هـ، ص 32

[4]-ندى عبد الحي، **نحو منهج للحفاظ على التراث المعماري و العمراني بالخرطوم الكبرى**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في افلسفة في الهندسة المعمارية، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، 2015،ص 48

[5] – عبد الناصر الزهراني، المرجع السابق، ص 33.

[6] – ندى عبد الحي، المرجع السابق ص 48

[7] -- عبد الناصر الزهراني، المرجع السابق، ص34.

[8] -- عبد الناصر الزهراني، المرجع السابق، ص34.

[9] – ندى عبد الحي، المرجع السابق ص48

[10] -رمضان الطاهر أبو القاسم، التنمية المستدامة للمدن القديمة، الميراث، 20يوليو2009، موجودة في الموقع الالكتروني:

http://mirathlibya.blogspot.com/2009/06/blog-post_20.html

[11] – ندى عبد الحي، المرجع السابق،ص 65

[12] – عبد الناصر الزهراني، المرجع السابق، ص39.

[13] -ريهام كامل الخضراوي، **الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2003، ص 54

[14] - رمضان الطاهر أبو القاسم، المرجع السابق.

[15]-جاء في معاهدة "إيمير دي فاتيل" الكبرى بعنوان " قانون الشعوب أو مبادئ القانون الطبيعي المنطبقة على الحكم وشؤون الدول والملوك " ما يلي :"مهما كان السبب في تخريب بلد ما يجب عدم الاعتداء على معالم العمارة التي هي شرف الإنسانية والتي لا تساهم قط في جعل العدو أكثر قوة : المعابد والقبور والمباني العمومية وجميع الأعمال التي تحظى بالاحترام بجمالها .فماذا نجني من تدميرها؟ إذ يغدو عدواً للبشرية ذلك الشخص الذي يحرمها بطيبة خاطر من هذه الآثار الفنية وهذه النماذج من الذوق، للإطلاع أكثر أنظر:فرانسوا بونيون ،"**نشأة الحماية القانونية للممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح ضمن إطار القانون الدولي الإنساني التعاقدي و العرفي**"، محاضرة ألقيت إثر احتماع الذكرى الخمسين لاتفاقية لاهاي 1945، موجود على الموقع الإلكتروني :

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5xff7b.htm
تاريخ الإطلاع 2014/10/20

[16] –محمد سيد سلطان،" **قضايا تمويل التراث العمراني : الإطار الاستراتيجي لتعزيز حفظ التراث و حمايته**"، ملتقى التراث اعمراني الوطني الثالث، (12–8) ديسمبر 2013، مجلة أبحاث و تراث ، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، 2013 ص ص (199–235).

[17] – /http://www.unesco.org/new/ar/culture

[18] http://ar.unesco.org/about-us/introducing-unesco

[19]- الموقـــــع الرســـــمي لمنظمـــــة اليونســـــكو

http://en.unesco.org/node/194573

20 الموقع الرسمي للمركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي
http://athar-centre.org

[21] –http://www.ato.net/ الموقع الرسمي لمنظمة المدن العربية

[22] – المادة الأولى من النظام الأساسي التي تم تنقيحه و الموافقة عليه في الدورة الثامنة و العشرين للجمعية العامة في 29 تشرين الثاني 2013.
http://www.iccrom.org/about/statutes/

everlasting architect heritage

prof.phd. Meaza Essa
phd. Sumaia Shakery

Abstract

Urban sustainable development is considered a critical tool to resolve the problem of the disappearance of architectural heritage. Departing from a basic knowledge about problems of urban sustainable development to maintain the monuments heritage minimizing the impact of genomics factors, and restore it according to its building materials and designs, and the rehabilitation of the urban fabric and heritage buildings, in order to revive the heritage of the building functionally or recycling of construction materials in the restoration of buildings and other operations in the removal procedure. The present study displays the plans, strategies and guidelines for sustainable heritage and its methodologies, as well as genuine solutions to preserve the heritage and training, education, resources and capacity building, information technology and management, sustainable practices within the different social media and integrated urban development plans, and comprehensive developmental approach.